

التشخيص السوسيو- بيئي وحدود مساهمته في نجاح التنمية الترابية

ذ. عبدالرحيم بنعلي¹، الشرقاوي مراوي²، فنيك عبد الواحد²

مقدمة

أضحت التنمية بتعدد مفاهيمها ومجالاتها؛ ضرورة ملحة، وأصبح نجاحها اليوم مطلباً استراتيجياً وأمنياً لكل بلد تحقيقاً لأهدافها، خاصة بعد التحولات العميقة التي شهدتها بعض الدول العربية في إطار ما اصطلح عليه بالربيع الديمقراطي؛ حيث انتقلت المقاربة الأمنية بشتى صورها وتجلياتها، كما أصبحت المقاربات التنموية المنطلقة من المركز متجاوزة في معالجة الاختلالات التنموية التي تطبع التراب الوطني.

من جهة ثانية، لم يعد الرهان اليوم متوقفاً على عدد البرامج التنموية أو المشاريع التي يتم إطلاقها فحسب، بل أصبح يعتمد بالأساس على درجة ومستوى نجاح برامج التنمية، وكذلك على الوقع المادي والمعنوي الذي يلمسه المواطن، ويطور حياته نحو الأفضل من خلال نمو وتحسن البنية المحيطة به.

يدفع هذا المطلب إلى التساؤل حول الآليات التي من شأنها أن تجعل من مبادرات التنمية الترابية ناجحة؛ على الأقل من الناحية النظرية، قبل المرور إلى تنزيلها على الواقع المحلي.

وإلى جانب الإرادة السياسية الحقيقية من لدن كافة الفاعلين في التنمية، يحضر التشخيص السوسيو بيئي كأحد الأدوات الأساسية الواجب توفرها قبل بلورة وصياغة أي مبادرة تنموية، بل ينبغي أن يكون كوسيلة تعريفية منجزة بدقة وعلمية كبيرتين لكل مجال، سواء كان مؤسساتي أو جغرافي أو غيرهما...، وليس المقصود هنا القيام بمنوغرافيات وصفية مجردة كما دأبت على ذلك الجماعات الترابية. بل نقصد إنتاج وثيقة تتناول بالدراسة والتفصيل جميع عناصر البنية، وتقف على نقط التقاطع والتشارك بين ماهو اجتماعي وما هو بيئي في كل صورهما، وثيقة تجيب على تساؤلات مختلف الفاعلين التنمويين وتثير الطريق أمام تدخلاتهم التنموية.

بناء على ما سبق تروم هذه المداخلة إلى مقاربة الإشكالية التالية:

- ما هي حدود مساهمة التشخيص السوسيو بيئي في نجاح مبادرات التنمية الترابية؟

- وما الشروط الضرورية اللازم توفرها في التشخيص السوسيو بيئي ليكون كأداة مساهمة في بلوغ البرامج التنموية وتحقيق أهدافها؟

1- التشخيص السليم: نقطة انطلاق نحو التنمية الترابية

يعتبر المخطط الجماعي للتنمية من المفاهيم الجديدة التي جاء بها الميثاق الجماعي الأخير رقم 08/17 لسنة 2009، (المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5711 بتاريخ 23 فبراير 2009، المتمم بموجبه القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي)، وقد نصت المادة 36 منه على ما يلي: «أن المجلس الجماعي يدرس ويصوت على مشروع مخطط جماعي للتنمية يعده رئيس المجلس الجماعي... ويحدد المخطط الجماعي للتنمية حسب نفس المادة الأعمال التنموية المقرر إنجازها بتراب الجماعة لمدة ست سنوات، في أفق تنمية مستدامة ووفق منهج تشاركي يأخذ بعين الاعتبار على الخصوص مقاربة النوع الاجتماعي». كما نصت نفس المادة دائماً على أن مسطرة إعداد المخطط الجماعي للتنمية

(1) أستاذ باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش

(2) أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي، طلبة باحثين في سلك الدكتوراه، شعبة الجغرافيا، مراكش

سيحددها نص تنظيمي» وقد أصدرت وزارة الداخلية في شخص المديرية العامة للجماعات المحلية دليل بمثابة خارطة طريق تستعين به الجماعات المحلية القروية والتي لا يتجاوز عدد سكانها 35 ألف نسمة لإعداد المخطط الجماعي للتنمية، والذي تضمن عدة عناصر تأطيرية وتوجيهية واليات تم وضعها رهن إشارة الجماعات المحلية للاسترشاد بها لتنشيط مسلسل إعداد المخطط الجماعي للتنمية، ووضع قواعد ومبادئ التخطيط الجماعي ويعرف بالهيكل والفاعلين والشركاء الأساسيين في عملية إعداد وتنفيذ المخطط، وكذلك المراحل الأساسية التي سيمر منها المخطط بدءاً من الإعداد إلى التنفيذ.

جاء انبثاق هذا المخطط كاستجابة لعدد من المنطلقات نخص بالذكر منها: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والنقاش الحالي حول الجهوية الموسعة وخصوصاً تعميق مسلسل اللاتمركز الإداري...، كما جاء أيضاً في سياق عام تتجه فيه الدولة نحو إعطاء الجماعة المحلية دور الفاعل الأول والأساس في تدبير شؤون ساكنتها باعتبارها المحيطة بظروف عيشها وحاجياتها؛ دون أن تغفل إشراك باقي الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من نسيج جمعي ومؤسسات عامة وخاصة.

انطلاقاً من النقطة السالفة الذكر، يعرف المخطط بأنه مقاربة تشاركية تسعى إلى دفع الفاعلين المحليين إلى تحديد أهدافهم التنموية التي يتطلب تنفيذها تعبئة الموارد المحلية أولاً ثم موارد الشركاء ثانياً، ويعتبر التخطيط الجماعي استراتيجية لكون الأهداف المسطرة نابعة من القرار السياسي المحلي، الذي يتخذ خيارات ذات طبيعة هيكلية ترهن مستقبل الجماعة وتحدد السبل والوسائل الواجب إتباعها لتحقيق تلك الأهداف. كما يعتبر تشاركي؛ انطلاقاً من من إشراكه لكافة الحساسيات السياسية المحلية والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والنسيج الجمعي والهيكل التقليدية...، والهدف من ذلك الخروج بتصور متوافق عليه لتنمية التراب المحلي؛ يستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة: الاقتصادية (النماء والفعالية الاقتصادية)، الاجتماعية (تلبية الحاجيات الاجتماعية بمبدأ الانصاف والتماثل الاجتماعي)، والبيئية (الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية).

يخضر في هذا السياق إذن التشخيص كإحدى الأدوات الأساسية والضرورية لإعداد المخطط الجماعي للتنمية، بل ولإعداد وإنجاز أي مشروع - كبيراً كان أو صغيراً - يستهدف التنمية بتراب معين.

2- مفهوم التشخيص:

1-2- تعريف عام:

التشخيص كمقابل ل (diagnostic) بالفرنسية؛ كلمة مشتقة من (diagnôsis) اليونانية، وتعني المعرفة (connaissance)، ارتبطت في بداية الأمر بالمجال الطبي، وتشير إلى الطريقة التي يتوصل بها الطبيب إلى معرفة المرض الكامن وراء الأعراض الظاهرة على المريض. ويعد الخطوة الأولى في علاج أي مرض.

وتعني أيضاً « تحديد وتعيين المرض من خلال أعراضه » فهو إذن حكم مُصدّر في وضعية ما، خلال حالة ما.

في اللغة العربية يشير التشخيص إلى التعيين والتمييز، شخص الشيء أي عينه ووصفه، ومنها كان تعيين المرض الكامن وراء الأعراض تشخيصاً. يقول ابن منظور في لسان العرب: «شَخَصَ الشيء عينه وميزه عما سواه ومنه تشخيص الأمراض عند الأطباء أي تعيينها ومعرفة مركزها».

2-2- التشخيص التراي:

اعتباراً لأهميته الكبيرة، أصبح التشخيص يستعمل في العديد من الميادين والقطاعات، بل يمكن القول أنه أصبح مرتبطاً بكل مناحي الحياة اليومية للإنسان. ومجال التنمية الترابية بدوره أصبح يعتمد التشخيص كأحد

المرتكزات الأساسية في اشتغاله ومقارباته. وهكذا احتل التشخيص الترابي مكانة هامة ضمن بناء صيرورة تنمية معينة، حيث أصبح يشكل الخطوة الأولى التي على ضوء نتائجها يتم وضع تخطيط للتنمية.

حسب المندوبية الوزارية الفرنسية المختصة بالتهيئة الترابية والجاذبية المحلية، المسماة اختصارا DATAR⁽³⁾ فالتشخيص الترابي يعني: رصد للحالة التي يوجد عليها مكان ما ضمن مجال ترابي معين من حيث نقط القوة والضعف، والمشاكل المطروحة، والانتظارات والرهانات الاقتصادية، والبيئية والاجتماعية،....، كما يسمح هذا الرصد من تفسير التطور الذي حصل في الماضي، ويعطي انطباعات حول التطور في المستقبل.

انطلاقا من هذا التعريف، فالتشخيص هو عملية تحديد مختلف العناصر المكونة لمجال ترابي محدد، وتحليل خصائصها وكشف ما بها من نقط قوة وضعف، وكذلك تحديد التداخلات والتقاطعات بين هذه العناصر؛ وهو مجموع العمليات التي تؤدي في النهاية إلى تحديد ورصد مكان من الضعف والقوة، والتوازن والتفاوت. وهو أيضا القدرة على تمييز وتحديد المجالات التي تعاني من إكراهات تنمية سواء اجتماعية، واقتصادية أو بيئية...

بناء على ما سبق، يمكن استخلاص تعريف شامل للتشخيص الترابي في مجال التنمية الترابية:

التشخيص هو مجموع الإجراءات والعمليات التي تتناول مجال ترابي محدد، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للمعطيات والمعلومات لفهم دلالاتها، ومحاولة تفسيرها وتقييمها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة، وكذا الإمكانيات والفرص المتاحة بهذا المجال، في أفق تقديم صورة مكتملة وواضحة أمام مختلف المتدخلين التنمويين.

3- من التشخيص الترابي إلى التشخيص السوسيو بيئي:

بالوقوف على نتائج التشخيص التشاركي الذي قامت به العديد من الجماعات الترابية كخطوة أولى ضمن صيرورة إنجاز مخطط التنمية الترابية. وانطلاقا من المجال الذي نشغل عليه والذي يهتم جماعات أغباله، ناوور والقصبة بالأطلس المتوسط. حيث تتضح العديد من معالم النقص التي اعترت هذا التشخيص وهي التي نجملها في النقاط التالية:

3-1 - ضعف تعبئة وتوعية الساكنة للانخراط في التشخيص:

تكتسي هذه الخطوة أهمية بالغة نظرا لدورها في تعبئة مختلف الفاعلين المحليين خاصة الساكنة، وتوعيتهم بدورها الكبير في نجاح التدخلات التنموية، ومن النقط الأساسية التي يستوجب التركيز عليها ضمن هذه المرحلة هي نزاع الخوف والارتباب من لدن الساكنة، فطبيعة المجتمع المدروس من الناحية الأنثروبولوجية، إضافة إلى نسبة الأمية المرتفعة، تجعل وضعية الباحث / القائم على التشخيص الذي يسجل معلوماته ويكتبها أمام المستجوب محط شك وارتباب، ذلك أن الحوار المقرون بالكتابة والتدوين الفوري اقترن في المخيلة الثقافية بجهات معينة: المخزن وممثليه ومن ثمة الاحتراس والتمويه والمراوغة والتحفظ عن تقديم أية معطيات قد تفيد في إنجاز التشخيص.

وبالرجوع إلى الأعمال التي أنجزت في هذا الشأن، ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الطاقم البشري الذي أشرف على إنجازها، خلصنا إلى أن مرحلة تعبئة الساكنة وتوعيتها لم تنل نصيبها من الاهتمام، بحيث في كثير

(3) DATAR : Délégation interministérielle à l'aménagement du territoire et à l'attractivité régionale La DATAR> est une administration française chargée de préparer les orientations et de mettre en oeuvre la politique nationale d'aménagement et de développement du territoire. Elle participe en particulier à la mise en application des décisions arrêtées par le Comité interministériel d'aménagement et de développement du territoire (CIADT). Créée en 1963 sous le nom de «Délégation à l'aménagement du territoire et à l'action régionale», la DATAR est un service du Premier ministre à vocation interministérielle qui est mis à disposition du ministre en charge de l'Aménagement du territoire. <http://www.datar.gouv.fr/la-datar>

من الحالات كانت متزامنة مع مرحلة جمع المعلومات. ومن المعلوم أن التوعية والتحسيس بأهمية الانخراط الجاد والمسؤول في إنجاز هذه العملية هو بمعنى آخر نجاح للسيرورة التنموية. فإذا كانت نقطة الانطلاق غير سليمة بالقدر الكافي لا شك أنه يكون لها انعكاس على مسار التنمية بشكل عام، حيث أن النتائج ستطبعها نسبة أكبر قد لا تصلح في حالات كثيرة لأن تكون قاعدة معلومات يمكن الانطلاق منها.

2-3 - نصيب الموارد البشرية في نسبة قاعدة المعلومات المنتجة:

أسندت عملية التشخيص وجمع المعطيات في أغلب الجماعات إلى وكلاء التنمية الاجتماعية، هذه الأخيرة أشرفت على إنجاز التشخيص انطلاقاً من طاقم بشري تنقصه التجربة والممارسة والاحتكاك بالمجالات الترابية؛ فإذا كان التشخيص في المجال الاقتصادي - مثلاً تشخيص بنية شركة ضمن محيطها السوسيو اقتصادي - يقوم به إطار يحمل صفة مهندس في التشخيص، فإن الأمر غير ذلك في مجال التشخيص بالنسبة للتنمية الترابية، حيث أن الأمر لا يتعلق بإنتاج منوغرافية لمجال ترابي ما، وإنما بإنتاج دليل إلى جانب اشتغاله على تشخيص لحالة المجال؛ يشتمل أيضاً على تحليل دقيق للمعلومات والمعطيات المحصل عليها في سياقها الزمني والمكاني، وإدراك علاقاتها وتفاعلاتها مع باقي المكونات الأخرى وخاصة الساكنة....

3-3 - شمولية التشخيص لكل مكونات المجال الترابي:

من المبادئ الأساسية في التشخيص الترابي احترام مبدأ الشمولية، أي شمولية التشخيص لكل مكونات المجال الترابي: الاقتصادية والبشرية. وينبغي أن يتعامل التشخيص مع هذه المكونات باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي سواء من حيث الجنس (ذكور، إناث) أو من حيث البنية (شيوخ شباب، أطفال)، أو من حيث الانتماء الاجتماعي والثقافي مع استحضار الساكنة ذات الأوضاع الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين، الشيوخ)، حيث سيمكن هذا الانخراط الشامل للساكنة من تحديد انشغالاتها وانتظاراتها وكذلك الاستفادة من تجاربها وهو الأمر الذي سيكون له وقع جيد على مشاريع وبرامج التنمية.

هذه إذن بعض من الملاحظات التي تم تسجيلها بخصوص الصيرورة التي يتم من خلالها إجراء التشخيص الترابي، وقد تنعكس هذه الملاحظات على درجة مصداقية النتائج التي من المنتظر أن تشكل قاعدة معلومات لانطلاق تدخلات الفاعلين التنمويين.

3-4 - التشخيص السوسيو بيئي:

سبقت الإشارة إلى أن التشخيص يمثل نقطة الانطلاق بالنسبة لكل أشكال التدخل في المجال الترابي وبالخصوص التدخلات التنموية، فهو إذن ليس غاية في حد ذاته بقدر ما هو أداة مساعدة على تدقيق الاختيارات التنموية، وعلى بناء نظرة توافقية حول التنمية الترابية. كما يُمكن أيضاً من إضفاء الشرعية على الاختيارات التي تم إعدادها في مرحلة أولى، والاتفاق عليها وقبولها بشكل جماعي في مرحلة ثانية وهو الأمر الذي سيحفز المتدخلين التنمويين على الانخراط فيها والتعاطي معها.

غالباً ما يتم النظر إلى التشخيص على أنه إجراء شكلي بسيط، إذ في الكثير من الأحيان يختصر في تعداد اصطلاحاتي إحصائي لمكونات تراب معين (الإطار الطبيعي، الديموغرافي، الوسط الطبيعي....) (منوغرافيا). لكن التجربة والممارسة خاصة في البلدان التي لها تاريخ طويل في اعتماد التشخيص في التهيئة والتخطيط لترابها أثبتت أنه يتجاوز كونه مجرد تقرير تقديمي وتفصيلي لمكونات وسط ترابي معين، بل أصبحت تعتبره عنصر هام في تفعيل وإنجاح التنمية والتهيئة المستدامة، بل أصبحت تعتبره المسؤول الأول عن مدى ونسبة نجاح أي مشروع تنموي.

يهدف التشخيص السوسيو بيئي إلى تجاوز نقط النقص التي تعترى باقي أنواع التشخيص الأخرى وخاصة التشخيص الترابي المعتمد حالياً من لدن معظم الجماعات الترابية، ولا شك أن هذا النقص ينعكس بشكل من الأشكال على الاختيارات التنموية وبالتالي على النتائج المنتظرة من المشاريع التنموية.

فالهدف الأساس إذن من التشخيص السوسيو بيئي هو إنتاج قاعدة معلومات دقيقة وشاملة ذات جدوى وقابلة للاستثمار تنطلق منها مختلف تدخلات الفاعلين التنمويين. وتمثل في الآن ذاته دليل مفصل ودقيق لمختلف انتظارات الساكنة والمجال ككل، حيث سيحدد القطاعات ذات الطابع الاستعجالي، وتلك التي يعتبر المجال في أمس الحاجة لها، ويكون أثرها التنموي مباشر على المجال ويظهر في أمد قصير.

كما سيركز التشخيص السوسيو بيئي على مختلف الاشكالات الأساسية التي ينبغي مراعاتها واحترامها، حتى تسير مختلف التدخلات التنموية مبدأ التنمية المستدامة، التي تدعم مبدأ التوفيق بين مختلف استعمالات الأرض وبين حماية التنوع البيولوجي.

3-5 - منهجية القيام بالتشخيص السوسيو بيئي:

ترتكز على جمع مختلف المعطيات والبيانات المتاحة، التي ستمكن من تكوين قاعدة للمعلومات حول مختلف مكونات المجال موضوع الدراسة، وذلك وفق التصور التالي:

أ- إجراء تشخيص للساكنة يتناول النقاط التالية:

- تحديد مختلف الخصائص الديموغرافية للساكنة المحلية، وكذا مؤهلاتها.
- تحديد مستوى ودرجة قابلية الساكنة للمشاركة في التنمية الترابية.
- تحديد الهيئات الإدارية المسؤولة عن تسير وتدبير المجال الترابي موضوع الدراسة.
- تحديد مختلف أصحاب المصالح المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بنوعية التدخلات في المجال والأسر المحلية والتجار والمقاولات والجماعات....
- تحديد انشغالات واهتمامات ومخاوف كل الأطراف التي لها علاقة بنوعية التدخلات في المجال.
- تحديد المعايير التي يعتمد عليها القبول الاجتماعي لأي مشروع، انطلاقاً من رصد وتشخيص تمثيلات الساكنة وانتظاراتهم وتطلعاتهم.
- الاتصال بذوي المصالح وأصحاب الملكيات والإنصات لهم وإشراكهم في المشاريع؛ والإنصات لمقترحاتهم حول نوعية وأهداف المشاريع التي يتطلعون لها.
- تحديد قائمة للمشاريع التي يحتاجها المجال انطلاقاً من انتظارات الساكنة.

ب- إجراء تشخيص للموارد الاقتصادية، يتناول النقاط التالية:

- تحديد مختلف المؤهلات الاقتصادية التي يتيحها المجال (تربة، ماء، غابة،...)
 - تحديد مختلف الاستعمالات التي يخضع لها المجال الترابي.
 - تحديد التدابير المتخذة لحماية البيئة والتنوع البيولوجي.
- وتتوقف الآثار الإيجابية البيئية والاجتماعية لكل مشروع تنموي على درجة الشفافية التي ستعتمدها هذه المشاريع، وعلى درجة وجودة الإنصات والاهتمام بالانشغالات والمخاوف التي ستعبر عنها كل الأطراف ذات المصالح.

خاتمة :

يهدف التشخيص السوسيو بيئي إلى توفير دليل للاشتغال بالنسبة للمتدخلين في المجال سواء كانوا أفرادا ومقاولات، أو مؤسسات منتخبة: محلية وإقليمية وجهوية، أو مركزية. وعليه فالتغيرات التي يركز عليها التشخيص السوسيو- بيئي هي:

أولا: القبول الاجتماعي بشتى مظاهره وخلال كافة مراحل إنجاز التشخيص.

ثانيا: الحد من الأثر البيئي من خلال الارتكاز على مبدأ الاستدامة.

يكون هذا الدليل مشتملا على كافة المعلومات والمعطيات التي تهم الجانب الاجتماعي والجانب البيئي، وفي نفس الآن يستحضر مختلف العلاقات والترابطات الموجودة بينهما، الأمر الذي سينعكس على الاختيارات التنموية لكافة الشركاء حيث ستتسم بمبدأ الاستدامة، وستكون ناجحة وفعالة وذات جدوى على الإنسان والبيئة.

* * * *

ببليوغرافيا

- Sébastien Jacquot : cours Master, 1.U.Angers. 2007
- Christine Bruniaux : construire un diagnostic local de l'état des lieux chiffré au projet de territoire. 2008.
<http://www.oref-idf.org/docs/etudes/focale-final-8.pdf>
- <http://sebjacquot.free.fr/telechargement/version%20internet%20diagnostic%20territorial%202007.pdf>